مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: البناء الديمقراطي العراق انموذجاً
اسم الكاتب: م. نغم نذير شكر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6780
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 23:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البناء الديمقراطي العراق انموذجاً

المدرسة
نغم نذير شكر
قسم الدراسات الاسيوية
مركز الدراسات الدولية -جامعة بغداد

المقدمة

تحظى الديمقراطية اليوم، لاسباب باتت معروفة لدى الجميع، بأهتمـــام كبـير، ســواء كأختيار ايديولوجي او كنظام للحكم، أي على المستوى الفكري وعلى الصعيد العملي. وينســحب هذا الاهتمام على مستويات اخرى. فالديمقراطية اليوم واحدة من الاهتمامات الدولية بقدر ما هــي هم وطني في العديد من دول العالم.

ان شعوبنا العربية لا تقل ثقافة ولا تعليماً ولا امكانيات مادية وثروات طبيعية عن بقيــة دول العالم، بل ان بلادنا هي نبع المواد الخام التي تدير مصانع الحضارة الغربية. ممــا يوضــع اهمية هذا المفهوم ويعكس الضرورة لمسايرة التحول الذي يحتاج المنطقة العربية بالتحول نحــو مزيد من الحرية والديمقراطية خاصة واننا ندخل القرن الواحد والعشرين ونحن نتطلع الى جــو من الحرية ونظام متكامل يقوم على قاعدة تداول السلطة، واحتواء الجهود وحشــد الامكانيــات العربية لبناء الحضارة وتحقيق السيادة والريادة العالمية.

ان المسألة الديمقراطية تطرح اليوم بروح جديدة في ظــل الوضــع الدولــي الجديــد، فالديمقراطية لم تعد مطلباً شعبياً قوياً على المستوى الوطني فحسب، بل هي مطلوبة ايضاً علــى مستوى العلاقات الدولية تعبيراً عن رفض الهيمنة والاستقطاب، من هذا المنطلق نعــالج مســألة الديمقراطية ونأخذ حالة تطبيقية عن البناء الديمقراطي في العراق، خاصة وان العراق يعيش فــي مرحلة انتقالية في ظل الوجود الامريكي.

لذلك فان فرضية البحث تنطلق من (تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً متمــيزاً فــي نهضة شعوب العالم المتقدم، وان الاطار العام لهذه المؤسسات الــذي يســاعدها علــى العمــل الصحيح هو الديمقراطية، اولاً، ثم كيف يمكن ترصين البناء الديمقراطي (في المرحلــة الحاليــة الانتقالية)وما هي مستلزمات هذا البناء الديمقراطي؟ ثانياً،). لذلك، فقد قسمنا بحثنــا هــذا الــى مبحثين اساسيين:

الاول يحمل عنوان (دراسة في الديمقراطية-اطار عام): والذي نتناول فيه محاور ثلاثة، المحور الاول: دراسة في المفهوم، اما المحور الثاني فهو ابــراز العلاقــة بيــن الديمقراطيــة

والمجتمع المدني، ومن ثم المحور الثالث الذي يتناول الديمقراطية ومهام التحول الحضاري في ظل الوضع الدولي الراهن.

اما المبحث الثاني فهو بعنوان (مداخل الانتقال الى الديمقراطية) والذي يتضمن ثلاثة محاور، المحور الاول، يتناول مفهوم الديمقراطية في العراق القديم، اما المحور الثاني فهو يتضمن الحرب على العراق والديمقراطية، واخيراً المحور الثالث الذي يتضمن الوضع الحالي في العراق ومستلزمات بناء الديمقراطية.

ثم ننتهي الى خاتمة بالموضوع.

المبحث الاول
دراسة في الديمقراطية-اطار عام-

اولا: دراسة في المفهوم..

يعد مصطلح الديمقراطية من المصطلحات الاكثر شيوعاً في القواميس السياسية والاكثر غموضاً في الوقت نفسه. ذلك انه "حتى المستفيدين من الحكام، يؤمنون بأن اضفاء مسحة من لغة الديمقراطية انما يشكل عنصراً اساسياً من العناصر المكونة لشرعية انظمتهم". ولاتساع الكلمة وغموضها اصبح الكل يدعيها، مما حدا ابرز المنظرين السياسيين على القول بأن "العبارة التي تعني أي شي لا تدل على شي"[١].

واذا ما كانت الديمقراطية، سواء مثلها وقيمها الانسانية او في خصوصيات نماذجها، مثلت ولازالت حلماً لرواد الفلاسفة والمفكرين املاً في تحقيق حرية الانسان وسعادة الشعوب، فانها تطرح في نفس الوقت قضية الحكم في حقيقتها وواقعها وخصوصياتها الظرفية والمكانية في ايجابياتها وسلبياتها.

لذلك فان قضية الديمقراطية يمكن ان تمثل، من زاوية معينة، عملة ذات وجهين تتسم غالباً بالعمومية: وجه يعبر عن مشكلات ما هو كائن فعلاً-أي الحكم والسلطة في حقيقتهما، في حين يمثل الوجه الاخر ما ينبغي ان يكون في المثال الديمقراطي. فالامم والشعوب بل والحضارات كافة تبارك في تضمين تراثها وتأصيل فكرها واهدافها السياسية المثل الديمقراطية وبمسميات مختلفة[٢].

وبالرغم من ذلك، فان اغلب الحكومات ظلت عبر العصور المختلفة، بعيدة عن الديمقراطية الحقيقة، اما بسبب ان الديمقراطية نفسها غدت حلماً بعيد المنال، او بسبب ان الطبيعة البشرية نفسها عصية غريزياً على هضم الديمقراطية. وقد ذكر "برناردشو" ان الحقيقة العارية هي ان الديمقراطية او الحكومة التي ينتخبها جميع افراد الشعب لم تصبح حقيقة كاملة ابداً ولم يحالفها النجاح في المدى المحدود للغاية الذي اصبحت فيه حقيقة[٣].

ولكي نسلط الضوء على جذور مسألة الديمقراطية، لابد من العودة الى التاريخ اذ لا مناص من الاستعانة به لتلمس مفهوم الديمقراطية من خلال تطور فكرة الديمقراطية واشكالها وتفسيراتها ومعانيها. فما من فكرة في العلوم السياسية الحديثة قد اختلفت تعاريفها كالفكرة الديمقراطية، هذه التعاريف التي تتبدل وتتوسع محتوياتها بتطور الكيانات الاجتماعية التي تنطبق عليها، وابتكار النظريات الملائمة لتفسير هذه المحتويات وربطها بفلسفة جامعة لتكون متجاوبة مع الحاجات الاجتماعية الضاغطة المتفاقمة[٤].

---

[١] مجموعة باحثين، الديمقراطية والتربية في الوطني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، اذار/مارس ٢٠٠١، ص٣٨.

[٢] رياض عزيز هادي، الجمعية العربية للعلوم السياسية، اب، اغسطس، ١٩٩٥، ص١٦٩.

[٣] رايموند وليامز، الثقافة والمجتمع ١٧٨٠-١٩٥٠، ترجمة وحيد سمعان، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص٢١٠.

[٤] سعيد زيداني، اطلالة على الديمقراطية الليبرالية في، مجموعة باحثين: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ايار، ٢٠٠٠، ص٦٥.

واذا ما عدنا الى الاصل اللغوي التأريخي لكلمة الديمقراطية، فمن المعروف انها كلمة يونانية تعني سلطة الشعب: (Demos: الشعب) و(Kratos: حكم). وكان تعريف ارسطو لها هو اول تعريف حيث عرفها على انها: "نظام سياسي يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه" وكان اول تعبير للحكم عنها هو نظام الحكم الذي وضعه سكان اثينا لانفسهم في القرن الثامن قبل الميلاد، لكن ليس ثمة تعريف جامع مانع للديمقراطية بحيث يشتمل على ما تتضمنه هذه الكلمة عبر التاريخ. يقول هاولد لاسكي)، فعلى حين انها بالنسبة للبعض تعني شكلاً من اشكال الحكم فهي بالنسبة للآخرين نمط الحياة الاجتماعية[٥].

ويبدو مفهوم الديمقراطية مفهوماً غامضاً وصعب التحديد بمفردة لدى قسم اخر من الكتاب. وكل رموز هذا المفهوم ينبغي ربطه بمفاهيم اخرى، حيث يقول (سيف الدين عبد الفتاح: ان مفهوم الديمقراطية على امتداد مسيرته وتطوره وتأريخه، ليس احد المفاهيم المفردة التي يمكن تحديدها دون ربطه بمنظومة متكاملة من المفاهيم، اذ المفهوم على طول مسيرته لم يتخذ معنى واحداً او شكلاً موحداً وهو في الوقت ذاته امتلك جاذبية كبرى)[٦].

وفي الغرب يستعمل اصطلاح الديمقراطية بالمعنى الذي اعطته اياه الثورة الفرنسية، ويشمل المضمون الواسع لهذا المصطلح حق الشعب المطلق في ان يشرع لجميع الامور العامة، بأغلبية اصوات نوابه، وعلى هذا فأن ارادة الشعب حرة لا تتقيد مطلقاً بقيود خارجية، فهي سيدة نفسها، ولاتسأل أي سلطة غير سلطتها[٧].

ومن التعريفات الاكثر شهرة عن الديمقراطية بأنها "حكم الشعب بالشعب وللشعب" او كما يعرفه ابراهام لنكولن "حكم الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب"، هذا التعريف الذي اخذه لنكولن عن رجل الدولة الاثني كليون.

ولما كان من الصعوبة عملياً ان يحكم الشعب بنفسه، فقد استبدل روسو، قاعدة الاجماع بقاعدة الاغلبية. ومع صعوبة الاخذ بقاعدة الاغلبية ايضاً، احل روسو الديمقراطية النيابية محل المباشرة، أي قصر مهمة المواطنين على انتخاب النواب الذين يباشرون السلطة نيابة عنهم. ويذكر ذبيان بانه اذا كان مفهوم الديمقراطية يعني اتساعاً في التمثيل، فان مفهوم الدكتاتورية يعني ضيقاً في التمثيل[٨].

وفي الحياة النيابية القائمة على الانتخاب، وتمثيل الشعب، يعتبر القانون الذي يصدر عن الارادة العامة للاغلبية المنتخبة هو الذي يسير ادارة الحكم، وهنا ليس هناك ما يحول دون رأي الاغلبيةِ، فهو ذات مصونة، لا تعلو سلطة فوق سلطتها.

---

[٥] محمد فريد حجاب، ازمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث، في مجموعة باحثين، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص٨٦-٩٠.

[٦] سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧٠)، ١٩٩٣/٤، ص٧٨.

[٧] عدنان جابر، الديمقراطية والعقلانية، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٢)، العدد ٢٥٤، نيسان/ابريل ٢٠٠٠، ص١٣٠.

[٨] فادية الفقير، نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧١، ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، ص٢٨-٥٥.

وعلى هذا فان من ابرز مرتكزات وخصائص الديمقراطية ما يلي:

١. السيادة للشعب مطلقاً.
٢. قداسة الارادة العامة للجماهير.
٣. رأي الاغلبية هو المعيار الصادق والمعبر عن الحقيقة الصادقة.
٤. ان العقل هو الذي يمثل المرجع الوحيد لسن القوانين[٩].

اما الفقه الحديث يتجه الى تعريف الديمقراطية بانها الحكومة التي تقوم على أساس السيادة الشعبية، وتحقق للمواطنين الحرية والمساواة السياسية وتخضع السلطة فيه الى رقابة الرأي العام.[١٠]

ان عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية واشكالها يعني بالضرورة وجود خصوصيات في تصور الديمقراطية في التعبير عنها كفلسفة للحياة وكشكل للحكم عبر العصور باختلاف المجتمعات والبلدان. ويؤكد هذه الحقيقة أيضاً ان مفهوم الديمقراطية نفسه قد خضع للتطور عبر التأريخ وحملت نماذج الديمقراطية بصمات تجارب المجتمعات البشرية المختلفة . فالديمقراطية كما يقول جورج بردو ليست مفهوماً جامد المحتوى.[١١] كالديمقراطية اليونانية، الشورى العربية-الاسلامية، الديمقراطية الليبرالية الديمقراطية الشعبية، الديمقراطية الاشتراكية، الديمقراطية الموجهة، الديمقراطية التقليدية، الديمقراطية الجديدة..الخ.

ولو امعنا النظر في هذه التسميات لوجدنا انها تعكس لنا في الواقع خصوصيات الامم والشعوب والحضارات والايديولوجيات والمفكرين والقادة في فهمهم للديمقراطية وتصورها كفكر وكشكل للحكم في ان واحد. وذلك امر مشروع من حيث المبدأ، وبغض النظر عما اذا كان البعض من هذه المسميات مجرد شعارات سياسية، لكن هذه الخصوصيات لا تتعارض مع وجود فهم انساني عام للديمقراطية تطور عبر العصور مرتكزاً على تجارب البشرية كلها. فما هو هذا الفهم؟

بادئ ذي بدء، لابد من التأكيد ان هذا الفهم العالمي للديمقراطية قد يتجدد بجوهر الديمقراطية ومبادئها الاساسية تاركاً اشكالها وتعبيراتها للخصوصيات، فجوهر الديمقراطية هو حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب[١٢]، وحكم الشعب هذا ينطوي بذاته على عناصر وسمات ثابتة لا تقبل الجدل كأعتبار الانسان محور الديمقراطية. وفي هذا الصدد يقول عبد الله عبد الدائم"مهما تختلف التعريفات التي تقدم للديمقراطية يظل من الصميم دوماً وابداً ان جوهرها احترام الاسنان كفاية في ذاته واتخاذه هدفاً لا وسيلة. وهذا ما يفسر لنا اليوم الربط بين الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية[١٣].

---

[٩] طاهر المصري، افاق العملية الديمقراطية في الاردن، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩، ص٨-١٦.

[١٠] ناظم الجاسور، الديمقراطية والاحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة (ندوة) تحرير علي خلفية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد(٢٥٠)، كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٩ ، ص ص ١٧٢-١٧٨.

[١١] G.Burdcau La democratic Ed. Scuil L. paris,1966.

[١٢] ندوة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٢٨)، ١٩٩٠/٨، ص١٠١.

[١٣] عبد الله عبد الدائم، الاشتراكية والديمقراطية، دار الآداب، بيروت، ١٩٦١، ص٦٢.

كما تعد المشاركة في الحكم وتحمل امر السلطة من سمات الديمقراطية، يقول (هارولد لاسكي). فضلاً عن ذلك، فأن الديمقراطية تطبق المبدأ القائل "بان الحكم يجب ان يقوم على اساس من رضا المحكوم"، ان هذه المبادئ الاساسية ونعني بها هنا احترام حقوق الانسان وحرياته، المشاركة، رضا المحكومين، وغيرها، من سياق مفهوم حكم الشعب لنفسه وبنفسه هي جوهر الديمقراطية ولبها وهي بالضرورة تندرج ضمن التراث العالمي للديمقراطية، فهي كقيم انسانية كانت ثمرة نضال فكري وسياسي للانسانية كلها[١٤].

وعبر التاريخ تطورت الديمقراطية، كفكر وكممارسة بتطور المجتمعات البشرية، وهكذا تحولت الديمقراطية المباشرة، على سبيل المثال، وبحكم الاعتبارات العملية بالدرجة الاولى الى الديمقراطية التمثيلية او النيابية[١٥].

من ذلك يتبين، ان النظام الديمقراطي لم يقم بقرار كما يقول حسين جميل، انما هو بدأ ونما وتكامل بناءاً وحجراً بعد حجر عبر مسيرة الانسانية في تاريخها الطويل، فكان هذا النظام احد المنجزات والتراث لتطور الانسانية منذ عرفت المجتمعات، بما انطوت عليه من قوى مادية واجتماعية وعلاقات اقتصادية وانتاج وتوزيع وملكية وحرمان وفئات وطبقات واختلاف بين مصالح الفئات والطبقات وصراع فيها وما نتج عن ذلك كله من تطور في تكوين المجتمعات وانظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الوجه الذي نعرفه في عالم اليوم[١٦].

ثانياً: العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني

ابتداءاً، يمكننا طرح السؤال التالي:

هل يمكن قيام الديمقراطية في مجتمع غير مدني؟، وهل يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي؟.

يضعنا هذا السؤال دفعة واحدة، ودون مقدمات، في قلب الاشكالية التي تواجهها الحركات الديمقراطية في الوطن العربي وفي غيره من الاقطار التي لم تتطور فيها الاوضاع تطوراً تاريخياً طبيعياً نحو الديمقراطية من النمط الحديث.

ومفتاح الاشكالية، مفتاح فهمها واستيعاب ابعادها، يكمن في وعي مضمون عبارتنا الاخيرة: (تطور الاوضاع تطوراً تاريخياً-طبيعياً-نحو الديمقراطية من النمط الحديث)، ذلك ان الديمقراطية والمجتمع المدني هما، في ترابطهما وتلازمهما، نتيجة ذلك النوع من التطور، الذي نفترض هنا اننا جميعاً على المام بمساره وعوامله ونتائجه، تطور الاوضاع في اوروبا من النظام الاقطاعي السلطوي الى النظام الرأسمالي الليبرالي[١٧].

وبعد تناولنا لمفهوم الديمقراطية، لننبه كذلك الى اننا نقصد بـ(المجتمع المدني): المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين افراده على اساس الديمقراطية بالمعنى الذي ذكرناه، أي ان

---

[١٤] جون هالويل، الاساس الاخلاقي في الديمقراطية، ترجمة عفيف بعبكي، دار الكتاب، بيروت، ص٧٣.

[١٥] وحيد عبد المجيد، الانتخابات الاوروبية وتحولات الديمقراطية المعاصرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩)، يوليو، ١٩٩٢، ص٢٨٨.

[١٦] حسين جميل، نشأة الاحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٤، ص١١٨.

[١٧] محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص١٨٣-١٨٤.

المجتمع المدني، هو ذلك المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على اساس اغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الادنى على الاقل انه بعبارة اخرى، المجتمع الذي تقوم فيه-دولة المؤسسات-بالمعنى الحديث لـ-المؤسسة: البرلمان، القضاء المستقل، الاحزاب، النقابات، الجمعيات..الخ[١٨].

ان طرح اشكالية "الديمقراطية والمجتمع المدني" في الساحة العربية، اليوم يكتسي طابعاً دراماياً يعبر عن وعي الشعب ووعي النخبة المثقفة بالخصوص، في هذا الوقت بالذات، وبصورة لم يسبق لها مثيل، بغياب الديمقراطية وغياب المجتمع المدني" في الوطن العربي، في كل قطر من اقطاره": غياب دولة المؤسسات، الدولة التي تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عنها، وليس العكس[١٩].

ان ما هو قائم اليوم في الاقطار العربية هو: اما دولة الفرد (او الحزب الوحيد)، واما دولة المؤسسة العشائرية (القبلية)، واما دولة تخفي جوهرها اللاديمقراطي بمظاهر ديمقراطية شكلية ومزيفة. بمعنى ان جميع الاقطار العربية، دون استثناء تعاني اوضاعاً تتسم بغياب الديمقراطية والافتقار الى مؤسسات المجتمع المدني[٢٠].

وبالرغم من ذلك، فأن المسألة الديمقراطية في الوطن العربي يجب ان تبدأ معالجتها بطرح العوائق ووعيها. ولكن تشخيص الداء ليس معناه اقامة الدليل على استحالة الشفاء، بل ان التشخيص الدقيق الذي يبرز معطيات المرض، مهما كانت مؤلمة هو السبيل الوحيد لتعيين الدواء المناسب والفعال. والديمقراطية اليوم هي بمنزلة الشفاء من المرض، بمعنى انها مطلب مبدئي مستقل عن المرض ونوعه واسبابه[٢١].

ذلك ان الديمقراطية اليوم ضرورة من ضرورات العصر، اعني انها مقوم ضروري لانسان هذا العصر، هذا الانسان الذي لم يعد مجرد فرد من "رعية" بل هو "مواطن" يتحدد كيانه بجملة من الحقوق الديمقراطية التي في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم، فضلاً عن حق الحرية، حرية التفكير والتعبير والاجتماع وانشاء الاحزاب والنقابات والجمعيات، والحق في التعلم والعمل والمساواة وتكافؤ الفرص.. فالمسألة الديمقراطية يجب ان ينطلق النظر اليها، لا من امكانية ارساء الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع او ذاك، بل من ضرورة ارساء اسسها وافراز آلياتها والعمل بها، بوصفها الاطار الضروري لتمكين افراد المجتمع من

---

[١٨] احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (سلسلة اطروحات الدكتوراه ٣٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، تشرين الاول/اكتوبر، ٢٠٠٠،ص٢٥.

[١٩] متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان الغربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، اذار، مارس، ٢٠٠٢، ص٢٩.

[٢٠] شاهر احمد نصر، مؤسسات المجتمع المدني في الدولة الديمقراطية القوية من ضرورات النهضة والتنوير، من الانترنيت:

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=7725,28/5/2003,pp10-20.

[٢١] المصدر السابق، ص٢٢.

ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطانهم وحكمهم من جهة اخرى[٢٢].

ان الشرعية الديمقراطية هي اليوم الشرعية الوحيدة التي لا بديل عنها، حيث ان "الشرعية الثورية" التي نادت بتأجيل الديمقراطية السياسية بذريعة اعطاء الاولوية، لاهداف اخرى اعتبرت مقدمات وشروطاً لـ"الديمقراطية الحقة"، قد فشلت في تحقيق اهدافها تلك. وسواء أكان فشلها بسبب عوامل ذاتية داخلية ام بسبب تدخلات خارجية، فان النتيجة الوحيدة الملموسة التي تفرض نفسها اليوم هي بروز الحاجة الى الديمقراطية بوصفها حقاً لا مبرر اطلاقاً لتعليقه او وضعه تحت الرقابة او الوصاية من اية جهة كانت. ان اية اهداف تطرحها الدولة في عالم اليوم لا يجوز وضعها فوق حقوق الانسان والمواطن. بل بالعكس يجب ان تكون جميع الاهداف تابعة من هذه الحقوق خادمة لها[٢٣]..

اما الشرعية التاريخية التي قد تدعيها اسر حاكمة او قادة وطنيون فهي شي من "اشياء الماضي" ولا يمكن ان تبرر نفسها في الحاضر الا بدخولها تحت الشرعية الديمقراطية والتكيف مع احكامها. ان ذلك وحده هو الذي يمكن ان يعطيها معنى في الحاضر، وفتح امامها باب الاستمرارية[٢٤].

وعلى هذا الاساس، فان الديمقراطية كمبدأ، أي كإطار لممارسة الانسان حقوق المواطنة، هي سابقة على القنوات والمؤسسات التي تمارس فيها وبواسطتها، تماماً، مثلما ان حق المريض في الشفاء سابق على توافر او عدم توافر ما به يتم الشفاء من ادوية واجهزة ومستشفيات. صحيح ان الممارسة الديمقراطية انما تتم، وتتأتى عبر ما نسميه (مؤسسات المجتمع المدني)، ولكن الشيء الذي يجب الا يغيب عن اذهاننا هو ان قيام هذه المؤسسات جزء من الديمقراطية نفسها: فممارسة الحقوق الديمقراطية، حق حرية التعبير وحرية انشاء الجمعيات والاحزاب والنقابات والشركات والتعاونيات، والحق في الملكية والحق في العمل، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص..الخ. بممارسة هذه الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني وبتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها[٢٥].

وعليه، ان الممارسة الديمقراطية انما تتم في مجتمع، والمجتمع ليس مجرد كم من الافراد، بل هو علاقات ومصالح وفئات وصراعات ومنافسات، مما يجعل الديمقراطية طريقة

---

[٢٢] ثناء فؤاد عبد الله، خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة١٧، العدد٢٨٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٤، ص١٣-١٥.

[٢٣] الطاهر لبيب، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، مجلة المستقبل الغربي، العدد (١٥٨)، ٤/١٩٩٢، ص ص١٠٣-١٠٤.

[٢٤] مجموعة باحثين، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠١، ص١٠٥.

[٢٥] احمد الاصفر اللحام، مكونات الواقع العربي الراهن وازمة ممارسة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، السنة (١٨)، العدد١٩٨، اب/اغسطس ١٩٩٥، ص٤-١٧.

سلمية وايجابية لتنظيم العلاقات داخل المجتمع، تنظيماً عقلانياً يوجه الصراع والمنافسة الى فائدة تقدم المجتمع ككل في اطار ممارسة المواطن حقوقه[٢٦].

واذا كانت الديمقراطية في اوروبا قد قامت، وتقوم، بدور تنظيم العلاقات الرأسمالية وتصريف الصراع فيها تصريفاً سلمياً، فأنه لاشيء يبرر اعتبارها جزءاً من العلاقات الرأسمالية نفسها، بل العكس، فالعلاقات الرأسمالية تقوم في جوهرها على التسلط والاحتكار والاستغلال، بينما تهدف الديمقراطية الى الحد من ذلك الى ادنى درجة ممكنة بما تقيمه من اجهزة للمراقبة وتقدمه من امكانات للمقاومة وتغيير موازين القوى. واذن فالديمقراطية من هذا المنظور هي الاطار السلمي لبناء كل الصراعات داخل المجتمع وترتيب العلاقات فيه لصالح تقدم الامة وتمتع المواطن بحقوقه كاملة[٢٧].

والمجتمعات العربية تعيش اليوم صراعات مختلفة متداخلة، ومن هذه الصراعات هو صراع اجيال النخبات، حيث ان ذلك يتعلق بعملية تحول حضارية تاريخية كبرى، عملية انتقال المجتمعات العربية من حضارة البادية والقرية التي تسود فيها الزراعة والرعي الى حضارة المدينة التي تهيمن فيها الصناعة والتجارة والخدمات العامة من مجتمع المؤسسة (الطبيعية) الى مجتمع المأسسة العقلانية[٢٨].

ان عملية كهذه، عملية التحول التاريخي الحضاري الواسع وما يطبعها من تزاحم النخبات وتعاقبها السريع، تجعل الانتقال من موقع اجتماعي او سياسي او ايديولوجي الى اخر امراً ميسوراً. تلقائياً: فالحواجز الطبقية والمؤسساتية في مثل هذه الحال تصبح متحركة لينة رخوة يمكن القفز عليها بسهولة ودون ادنى حرج[٢٩].

من هنا تبدو الديمقراطية ضرورة تاريخية، حيث انها وحدها القادرة على ماسسة وقولبة عملية التحول الكبرى هذه، كما ان التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف والتغاير واحترام المخالفين..الخ هي الشروط الضرورية التي تضمن-او على الاقل تساعد على-تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول تلك، تصريفاً سلمياً. وبالتالي تفسح المجال لقيام مؤسسات المجتمع المدني من منتخبة واحزاب سياسية ونقابات..الخ المؤسسات التي توطر الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع[٣٠].

ثالثاً: الديمقراطية ومهام التحول الحضاري في ظل الوضع الدولي الراهن

يعيش العالم في زمن "العولمة" وشرطيات النظام الدولي الجديد ما نعته الفن توفلر بـ(حضارة الموجة الثالثة) وهي حضارة موسومة بـ(ثورة الانفوميديا) التي عكسها ما حصل

---

(٢٦) انطوان مسرة، المؤتمر الثالث للحركة العالمية للديمقراطية بعنوان: بناء الديمقراطية في سبيل السلام والتنمية وحقوق الانسان، مجلة المستقبل العربي، النسة٢٧، العدد ٣٠٣، ايار/مايو ٢٠٠٤، ص١٨٢-١٨٤.

(٢٧) متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، مصدر اسبق، ص٣٠-٣٤.

(٢٨) على الكواري، مفهوم المواطنية في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، السنة٢٣، العدد ٢٦٤، شباط/فبراير، ٢٠٠١، ص١٠٥-١١٠.

(٢٩) مجموعة باحثين، الاوضاع العربية الراهنة وسبل تجاوز الازمة، مجلة المستقبل العربي، السنة٢٠، العدد ٢٢٧، كانون الثاني/يناير، ١٩٩٨، ص٥٩-٦٥.

(٣٠) مجموعة باحثين، مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٧٦، شباط/فبراير ٢٠٠٢، ص١١٠-١٢٠.

من تطور مذهل في مجالات ووسائل الاعلام والاتصال والتواصل. وقد حولت هذه الثورة العالم، لا الى (قرية كونية صغيرة) كما عبر عن ذلك ماكوهان، بل الى ما هو اصغر من ذلك بكثير، الى فضاء يختزل فيه الكثير من محددات وحدود الزمان والمكان. ويتم فيه تناقل وتداول الاخبار، والافكار، والقيم ونماذج السلوك، وانماط البضائع المادية والرمزية بسرعة بالغة التأثير والادهاش[٣١].

واذ نظرنا الى هذا السيناريو الكوني المعقد والمتداخل المكونات والمشاهد، من زاوية علاقته بالديمقراطية وتكافؤ الفرص والمراتب ومواقع الاستفادة وتوزيع السلط والادوار بين الدول والشعوب، فان الحقيقة التي لا يمكن بل يجب عدم تجاهلها هي ان المجتمعات الغربية المتقدمة هي التي تحتكر، في هذا الزمن العولمي الجديد، العديد من آليات وقيم ومقومات الهيمنة والتحكم في جل مسارات ومتغيرات العالم، وذلك بفضل ما تستحوذ عليه من علم ومعرفة وتقانة متقدمة، ومن بنيات وهياكل اقتصادية وسياسية واجتماعية متطورة، ومن قوى بشرية مؤهلة، وبالتالي من مشروع سوسيو حضاري وسياسي، ديمقراطي، عقلاني، متكامل الاهداف والمكونات[٣٢].

في ظل هذه الشروط ترسم لمجتمعاتنا-ضمن قواعد اللعب التي تفرضها وتعتمدها اوضاع التراتبية الدولية-ادوار ومواقع اقتصادية وسياسية وحضارية معينة. وهكذا توضح لنا- سواء بشكل علني سافر او مضمر -مقاسات وحدوداً للنمو والتنمية، واشتراطات للديمقراطية والتحديث السياسي لمجتمعاتنا ومواصفات لنظمنا التربوية والتكوينية، بل حتى الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العامة، مما يجعلنا في مواجهة ضغوط واكراهات ومعيقات متباينة، تبقينا حبيسي ما سبق ان سماه بعض منظري ادبيات التنمية والتغير الاجتماعي بـ(الحلقة المفرغة للتخلف والفقر)[٣٣].

ان اوضاع التردي والتدهور التي تعيشها انظمة التربية والتعليم والتكوين في مجتمعاتنا العربية والثالثية، تبرز لنا بشكل صارخ اننا ومازلنا بعيدين كل البعد عن التمكن من الاصلاح الشمولي المتكامل لنظمنا التربوية، وديمقراطيتها وجعلها بدورها دعامة للبناء الديمقراطي بما هو مشروع مجتمعي وحضاري عام[٣٤].

ان ما يتطلبه التعامل الموضوعي مع ظاهرة العولمة هذه هي محاولة فهمها كواقع معطى، بخيره وشره، بممكناته واكراهاته، وبايجابياته وسلبياته.. ان ما هو مفيد هنا هو المراهنة

---

(٣١) سيار الجميل، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط مفاهيم عصر قادم بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٧، ص٤٨.

(٣٢) توماس ل.فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة، ترجمة ليلى زيدان، مراجعة فائزة حكيم، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠، ص٥١٧.

(٣٣) احمد عباس عبد البديع، ابعاد ومظاهر التغيير في عالمنا المعاصر وتأثير ذلك على السياسة الخارجية، في مجموعة باحثين، اعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص١٦٥.

(٣٤) عبد الله هدية، الليبرالية السياسية والاقتصادية في الوطن العربي في ظل العولمة، في مجموعة باحثين، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص ٦٧-٧٢.

على التدبير العقلاني للعلاقة مع هذه الظاهرة، والعمل على التموضع الواعي والفاعل في اطار تحدياتها واكراهاتها ورهاناتها الاقتصادية والثقافية والسياسية والسوسيو حضارية المتعددة[٣٥].

وعلى هذا الاساس، يستوجب الانخراط الايجابي في استحقاقات هذا الزمن الجديد المعلوم، تفعيل العمل الممنهج والهادف والاستراتيجي على واجهتين اساسيتين:

١. الواجهة التنموية: وتتطلب الاجتهاد في مجال تطوير وتجديد وتحديث الهياكل الاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية والاجتماعية.. وذلك وفق مشروع تنموي قصدي ارادي هادف ومخطط-تتكامل فيه البرامج والاتجاهات والمكونات والمبادرات بشكل يجنب الهدر، او التسرع، او النظرة التجزيئية الضيقة-وهو رهان مطروح على القطر العربي الواحد، كما على جميع الاقطار العربية، التي هي احوج، في ظرفيتنا الراهنة واكثر من أي وقت مضى، الى المزيد من التكامل والتكتل على مستوى التوجهات، كما على مستوى البرامج والمشاريع العملية الملموسة.. ويستهدف التحرك على هذه الواجهة قطرياً وقومياً، تقوية الجبهة الداخلية المتعددة بنسيجها المجتمعي والثقافي، واقدارها على امتلاك الكفاءة والاستحقاق اللازمين للتفاعل والتواصل بايجابية مع مقتضيات ومستجدات ومطالب النظام الدولي الجديد[٣٦].

٢. واجهة المراهنة: اعتماداً على ما سبق-على بلورة رؤية حضارية واضحة وثقافة سياسية جديدة متجاوزة لبعض العناصر المتخلفة والبالية من موروثنا الثقافي. وقائمة على العناصر الايجابية والمتقدمة والمشرقة من هذا الموروث الذي يحتل في مجتمعاتنا العربية والاسلامية مكانة خاصة ومتميزة، من جهة، ومتفاعلة، من جهة ثانية، مع القيم الحداثية والكونية التي اصبح مستوى تعميمها وتداولها يرتفع بوتائر سريعة لتغدو بمثابة القواسم المشتركة والمميزة لثقافة النظام الكوني الجديد[٣٧].

ويستهدف العمل على هذه الواجهة تمنيع الذات واكسابها القدرة على الحوار مع العالم الخارجي الاخر، وتحصينها ضد ما تتعرض له، باستمرار، من اختراقات ثقافية وعقدية وسياسية واقتصادية[٣٨].

وهكذا فان العديد مما يصدر الينا من المجتمعات الغربية المتقدمة من مفاهيم وقيم واليات للتجديد مثل: الديمقراطية، والشراكة، والتنافسية، وتحرير الاسواق والسلع والبضائع والتعاملات، وحقوق الانسان، واحترام التعدد والاختلاف الديني والاثني والفكري والسياسي والحضاري، والشرعية الدولية والحوار الحضاري..الخ، كلها في حاجة اكيدة الى مراجعة نقدية والى اعادة

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٣٦) وليد خدوري، القومية العربية والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٨، شباط/فبراير ١٩٩٨، ص٣٧-٤٠.

(٣٧) عباس السعدي، المؤشرات الديمقراطية للتنمية البشرية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٤١، اذار/مارس ١٩٩٩، ص ص ٦٩-٧٥.

(٣٨) حمدي حسن، العولمة والنظام الاقليمي الغربي، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٥٨، اب/اغسطس ٢٠٠٠، ص١٠-٢٠.

تأصيل وتأسيس بحيث تغدو، بالفعل مرجعية مندمجة في مقومات وقيم سياقها السوسيو حضاري والتاريخي الخاص، ومتفاعلة مع مجمل شروط ومستجدات وقيم سياقها الكوني العام[٣٩].

وعلى سبيل المثال، فالديمقراطية التي تريدها لنا القوى المتنفذة على المستوى الدولي تتطلب منا منظوراً نقدياً لـ(دمقرطة هذه الديمقراطية) ذاتها، وذلك بنقلها من مجرد اعتبارها آلية جاهزة للتطبيق ضمن الحدود والمواصفات والشكليات والشروط التي تقترحها توصيات او حتى اوامر وقرارات القوى الانفة الى (ديمقراطية مؤصلة) متناغمة مع مستوى تطور البنى السوسيو ثقافية والاقتصادية السياسية المحلية، متكاملة مع مكوناتها وخصوصياتها، ومستجيبة لحاجات ومطالب وغايات المشروع المجتمعي والتنموي القائم، وذلك على اعتبار هذا المشروع-حتى في نماذجه المتقدمة-مواصلة سوسيو حضارية واستمرارية متجددة، متغيرة، ومتطورة على الدوام[٤٠].

المبحث الثاني
مداخل الانتقال الى الديمقراطية في العراق

اولاً: مفهوم الديمقراطية في العراق القديم:

ان استحالة تتبع احداث تاريخ العراق القديم حدثاً حدثاً بحسب تسلسلها الزمني، لم تنمع توركيلد جاكوبسن من التوصل الى ان الفكر السياسي العراقي القديم، كان قد عرف نمطاً من الديمقراطية سماه بـ(الديمقراطية البدائية)، في مجتمع صنف على اساس انه "مجتمع ديمقراطي وعسكري"[٤١].

وهذا النمط كان على رأي جاكوبسن بمثابة الصورة التي اتخذها نظام الحكم في العراق القديم، وهو نمط كان يقوم في السماء مثلما يقوم في الارض[٤٢].

اما في السماء فانه نمط انعكس على المستوى الديني وفق اساس يفيد ان مملكة السماء كانت تسودها الديمقراطية البدائية. وقد اعتمد جاكوبسن فيما توصل اليه، في هذا الشأن، على ان آلهة اولئك العراقيين القدماء كانت مقيدة بقرارات مجلسها. وكانت لذلك المجلس او الندوة صلاحيات دينية واخرى عقابية معينة لتحديد الآجال ومحاكمة الانسان على عقوقه وارتكابه ما يغضب الآلهة، وانتخاب احد الآلهة ليكون رئيساً لهذا المجلس، ومنحه السلطة المطلقة في حالة

---

(٣٩) ثناء عبد الله، الجمعيات الاهلية والمسار الديمقراطي المصري، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٧، ايلول/سبتمبر ١٩٩٩، ص٢٥-٣٠.

(٤٠) غانم النجار، الواقع ومستقبل الاوضاع السياسية في دول الخليج. مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٤، العدد ٢٦٨، حزيران/يونيو ٢٠٠١، ص ٩٥-١٠٠.

(٤١) عامر حسن الفياض، المرجعية الحضارية للديمقراطية في العراق، مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣، ايلول/سبتمبر ١٩٩٧، ص١٠٩.

(٤٢) عبد الرضا الطعان وصادق الاسود، مدخل ال علم السياسة، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٦، ص١٥٨.

الطوارئ والظروف الاستثنائية واسباغ صفة الملكية على انسان معين ليحكم بأسم الالهة على الارض[٤٣].

ان ممارسة السلطة داخل المجتمع الالهي (السماوي) كانت مطبوعة بطابع الديمقراطية البدائية، وهنا اشار الكاتب السوفيتي دياكونوف الى ان "مملكة الآلهة كانت قد صورت، في القرن الواحد والعشرين قبل الميلاد، كما لو كانت تحكم من قبل ملك الآلهة بطريقة غير اوتوقراطية وانما كان يشاركه في حكمه هذا مجلس كبار، من الالهة الكبار. وهذه المملكة كانت تشكل، بلا شك، مدينة سماوية، كما كانت الآلهة فيها مجرد مواطنين[٤٤].

ويؤكد جاكوبسن، ان صورة الدولة الكونية هذه تعكس صورة الدولة التي كانت قد عرفها العراقيون القدامى بوصفها الدولة التي وجدت في عصر ما قبل التاريخ، والتي كانت الديمقراطية البدائية هي السمة المميزة لها. ثم نخلص من ذلك الى القول: (ولذلك يسوغ لنا ان نفترض ان فكرة الدولة الكونية تبلورت في زمن مبكر جدا عندما كانت الديمقراطية البدائية هي نمط الدولة الشائع، بل قل عندما تبلورت حضارة وادي الرافدين نفسها).

ثم يضيف جاكوبسن موضحا فيقول: (ان البابلي عندما جعل الكون يتكامل لعينه، كان يعيش في ديمقراطية بدائية، وكانت المشاريع الكبرى والقرارات الخطيرة تنبثق من مجلس عام لجميع المواطنين، ولم يكن هناك فرد واحد هو المضطلع بها. اذ يعني، بوجه خاص، بالطرق التي تنتهجها قوى الكون الفردية في التعاون والتكاتف على ادارة امور الكون)[٤٥].

اما في الارض، فان هذا النمط من الديمقراطية كان قائما ايضا على اساس من جهاز شعبي يتمثل في مجلسين هما المجلس الام ومجلس الكبار.

لقد جعل جاكوبسن من وجود هذين المجلسين حقيقة ثابتة بقدر ما اكد بان المؤسسة الاكثر تقدما في وادي الرافدين كانت قد تمثلت بمجلس يضم كل الناس الاحرار الى جانب مجلس اخر انصرفت سلطته الى معالجة الامور اليومية، وضم مجموعة من الشيوخ[٤٦].

وكما هو الامر في المجتمع الالهي فان صورة الديمقراطي البدائية في الارض اخذت بالتضاؤل والتواري مع ظهور سلطة الملك المركزية. ولكن رغم ذلك فان تمتع الملك بالسلطة المركزية الثابتة والدائمة والشخصية كان مرهونا بتقديم الخدمات للشعب[٤٧].

وهكذا وفي حدود الصورة التي اتخذتها العلاقة بين السلطة السياسية والشعب، عرفت الملامح الاساسية للديمقراطية بصيغتها البدائية في العراق القديم. والذي نخلص اليه مما تقدم، يتمثل في ان مفهوم الديمقراطية البدائية قد لا يكون منسجما مع النمط التقليدي للديمقراطية الذي

---

(٤٣) صلاح الدين ناهي، العدالة في تراث الرافدين وفي الفكرين اليوناني والعربي الاسلامي، بيروت، الدار العربية للموسعات ١٩٨٤، ص٣٦.

(٤٤) عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي في وادي الرافدين ووادي النيل، (بغداد-د.ن،١٩٨٥)، ص٧٧.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٧٨.

(٤٦) عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي الليبرالي في العراق الحديث، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠ ص٢٦١، وما بعدها.

(٤٧) المصدر السابق، ص٢٦٢.

عرفه الاغريق، ولكنه في الوقت نفسه يعبر عن نوع من الاصالة بقدر ما كانت الديمقراطية تبدو بموجبه بوصفها تكريس الحكم من اجل الشعب على رأي عبد الرضا الطعان[٤٨].

فضلاً عن ذلك، فان نمط الديمقراطية البدائية، قد افرزه واقع مجتمع كان ما يزال في المراحل الاولى من التطور الحضاري، الامر الذي كان يبرر، بسبب غياب حضوره، ابتعاده عن ان يكون مصدراً من مصادر الديمقراطية الليبرالية في العراق والوطن العربي الحديث[٤٩].

صفوة القول، ان كل ما تقدم لم يكن يجعل من عملية استرجاع واستحضار الموروث الحضاري، ولاسيما الموروث الثقافي العربي الاسلامي، مصدراً مباشراً من مصادر الفكر الديمقراطي الحديث في العراق. وترجع اسباب ذلك، الى ان النظام السياسي الاسلامي الشوروي الذي اراد استحضاره دعاة هذا الموروث كان مستنداً الى اسس دينية بحتة. فلا فائدة ترجى من محاولة تفسير الشورى مثلاً، وكأنها تعني الديمقراطية او تفسير النظام السياسي الديمقراطي وكأنه يعني النظام السياسي الاسلامي الشوروي، فـ(المسلم يبدأ من مجموعة من المنطلقات العقائدية والاخلاقية والاجتماعية التي لا يسمح بالاختلاف عليها ويعتبرها من المسلمات التي لا تقبل المناقشة)[٥٠].

وعليه، فاذا كان الموروث الحضاري في العراق القديم، ولاسيما فكرة (الديمقراطية البدائية) قد سجل غياباً داخل الاطار المعرفي الجمعي للعراق الحديث، فان الموروث الثقافي الغربي الاسلامي كان يحتضن جوانب واسعة يمكن حسابها بأنها تتوافق مع المستلزمات الفكرية للديمقراطية الحديثة داخل هذا الاطار المعرفي على النطاقين العراقي والعربي. مما يعني هذا الاطار نفسه، قد وفر، على الاقل، مناخاً جدلياً بين الموروث المعاش والمقتبس الوافد من الافكار. وقد ساعد هذا الاستحضار وذلك الحضور بالنتيجة على الانتشار النسبي ثم القبول النسبي بالافكار الوافدة عموماً، ومنها فكرة الديمقراطية.

ثانياً: الحرب على العراق والديمقراطية:

يسعى تيار المحافظين الجدد (في الولايات المتحدة الامريكية) ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي الى التأكيد على هيمنة الولايات المتحدة في السياسة العالمية بأعتبارها القطب الوحيد. ومن خلال هذه الهيمنة ستقوم الولايات المتحدة بصياغة وتحديد معايير السلوك والتعامل في مجال السياسة العالمية. فالمنتصر هو الذي يحدد، بناءاً على قيمه ومصالحه، المقبول والاخلاقي والشرعي في المجال الدولي. وعليه يسعى هذا التيار الى عدم تقييد الولايات المتحدة او ان يتم تحدها من المؤسسات والاعراف الدولية[٥١].

جاء عدم الاهتمام بالامم المتحدة واضحاً في كتابات وتصريحات كل من ريتشارد بيرل وجون بولتون الذي يعتبر الرجل الثالث في وزارة الخارجية، يقول بولتون (لا يوجد شي مثل

---

(٤٨) عبد الرضا الطعان، مفهوم الديمقراطية في العراق القديم، افاق عربية، السنة ١٤، العدد٦، حزيران/يونيو ١٩٨٩، ص٢٩.

(٤٩) عامر حسن الفياض، المرجعية الحضارية للديمقراطية في العراق، مصدر سابق، ص١١١.

(٥٠) المصدر نفسه، ص١٢٨.

(٥١) احمد طه محمد، التحولات السياسية في اسياد النظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، العدد١٠٨، نيسان ١٩٩٢، ص٢٤٣.

الامم المتحدة، هناك الجماعة العالمية التي تقودها القوة الوحيدة الموجودة في العالم، وهي الولايات المتحدة وذلك عندما تتوافق الحاجة اليها مع مصالحنا وعندما نجد آخرين ينخرطون معنا في الركب)[٥٢].

هذا التوجه المتمثل في عدم الاكتراث بالمؤسسات والاعراف الدولية، والتركيز على البعد الاحادي في السياسة الخارجية الامريكية في عهد بوش (الابن) قادا بعض الدارسين الى الاهتمام بالنزعة الامبريالية للادارة. ان اشمل توصيف لهذه النزعة هو ما اورده ايكينيزي في تقييمه للسياسة الخارجية لادارة بوش. فهو يرى ان لامريكا طموحات امبراطورية[٥٣].

فقد تخلت الادارة عن مرتكزات السياسة الخارجية في اطارها العام التي تقوم على الواقعية والتوجه الليبرالي. ويعتقد ان ادارة بوش رسمت استراتيجية جديدة تقوم على ستة مقومات وهي باختصار[٥٤]:

اولاً: المحافظة على نظام القطب الواحد وذلك بالمحافظة على تفوقها العسكري ومنع الاخرين من اللحاق بها.

ثانياً: تحليل جديد للاخطار العالمية وكيفية مواجهتها بعد احداث ايلول/سبتمبر.

ثالثاً: زوال استراتيجية الردع وظهور استراتيجية الهجوم الوقائي.

رابعاً: اعادة تعريف مفهوم السيادة وذلك من اجل ملاحقة الارهابيين والدول التي تحميهم.

خامساً: استخدام اغطية شرعية لاهدافها الحقيقية عن طريق تبني شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان والحرية.

سادساً: التقليل من اهمية القواعد والمعاهدات الدولية والشركات الامنية وذلك ناجم عن طبيعة الاخطار الجديدة.

سابعاً: اعطاء قيمة قليلة لاستقرار العالمي وذلك لحاجة الولايات المتحدة الى تجاوز تفكير الحرب الباردة العقيم، والاستعداد لترتيبات امنية جديدة.

وعلى هذا الاساس، فان الحرب على العراق تحت شعار اقامة دولة ديمقراطية عكست التطبيق الفعلي لعدم الاهتمام بالامم المتحدة، فقد شنت الولايات المتحدة الحرب على العراق على الرغم من فشلها في الحصول على قرار من مجلس الامن في هذا الصدد[٥٥].

ونجد اوضح تعبير لدور الحرب على العراق في ترسيخ الهيمنة الامريكية عالمياً وقدرتها على ترتيب الاوضاع اقليمياً، في احاديث جيمس وولسي، المدير السابق لوكالة الاستخبارات الامريكية، واحد اعضاء المحافظين الجدد، ففي خطاب له امام مؤتمر الناتو في براغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ قال (يمكن ان يعتبر العراق المعركة الاولى في الحرب

---

[٥٢] بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، في: اسامة امين الخولي (محرر) العرب والعولمة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص٢١٥.

[٥٣] كميل داعر، الامم المتحدة وموازين القوى المتحولة في الجمعية العامة، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٧٨، ط١، ص٢٠-٢٣.

[٥٤] Frances Fitz Gerald, "George Bush and the world", Mew Yourk Reviev (26 September 2002), http:www.nybooks.com/articles/15698.

[٥٥] د. كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الامني الامريكي في شرق اسيا (الصين واليابان والكوريتين)، مجلة دراسات دولية، السنة٧، العدد ٢٣، شباط/٢٠٠٤، ص٣٧.

العالمية الرابعة، فبعد حربيين عالميتين وواحدة باردة، اصبحنا متمركزين في اوروبا. اذ الحرب العالمية الرابعة ستكون من اجل الشرق الاوسط)[٥٦].

وعلى هذا الاساس، ومن زاوية نظر اكايديمة بحتة، شرعت حكومة الولايات المتحدة في تجربة علمية سياسية هي الاكثر تكلفة في التاريخ، فواشنطن تعتقد انها (بمسح لوحة الاحداث تماما) بوسائل عسكرية، قد خلقت لوحة ناصعة تستطيع ان يقوم عليها نظام ديمقراطي ليبرالي، وانها لسخرية صغيرة ان المهندسين المعماريين لهذه الخطة يوصفون بـ(المحافظين الجدد) في حين ان الحقيقة هي ان فلسفتهم متطرفة.حيث ان ادارة بوش كانت تريد ان تبني ديمقراطية ليبرالية من طراز امريكي في عراق ما بعد صدام[٥٧].

حقيقة الامر، ان الولايات المتحدة الامريكية كانت ترمي من غزوها العراق الى تحقيق عدة اهداف: فهي اولا: تسعى الى التأثير في البيئة الثقافية والاجتماعية للعراق ومن ثم الوطن العربي. وهي تنطلق هنا متأثرة بأفكار ومعتقدات الاستشراق الجديد التي ترى ان القيم الثقافية والدينية في المنطقة العربية والاسلامية بالية تجاوزها الزمن، فهي تعيق التحول نحو الحداثة الغربية، وتقييد المرأة، كما انها اضحت مؤخرا دافعا ومحرضا للارهاب لانها في بعض توجهاتها تحض على عداء امريكا والغرب[٥٨].

وللتعامل الفعال والمجدي مع هذا الواقع، لابد من ان يتكامل استخدام وسائل القوة الناعمة مع وسائلها الخشنة وذلك عبر التعامل المباشر مع هذه الثقافة ومحاولة تغييرها من اعلى ايضا، وهنا تقدم اليابان سابقة مفيدة.

ان محاولة استلهام التجربة اليابانية عند التعامل مع العراق او الوطن العربي، وذلك عبر احداث التغيير القومي، تغفل حقائق مهمة. فبعد استسلام اليابان لم تجد قوات الاحتلال الامريكي مقاومة بعد الصدمة التي تعرض لها الشعب الياباني، فأكملت سيطرتها على البلاد دون اعتراض. وما يحدث في العراق الان وبعد الاحتلال، على النقيض من ذلك، ما يشير الى رفض هذا الاحتلال وما يصدر منه. ثم ان اليابان كانت بلدا مستعمرا (بكسر الميم) بطش لعقود طويلة بشعوب اخرى وقد هاجمت اثناء الحرب الولايات المتحدة في بيرل هاربر. اما العراق فقد كان تحت الحصار لمدة تجاوزت عشر سنوات عانى فيها شعبه. وهذا سيؤدي الى ضعف التجاوب الشعبي العراقي مع مشاريع الاحتلال، وبخاصة ان هذا الاحتلال-في المقام الاول-كان فاقدا للشرعية الدولية[٥٩].

---

[٥٦] Jim Lobe, "Woolsey's Role Crucial to Impact of Occupation", Foreign policy in Focus (8 April 2003) http://www.fpif.prg/commentary/2003/0304woosley.htm.

[٥٧] مايكل هدسون، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال، في مجموعة باحثين، العراق-الغزو-الاحتلال-المقاومة-،سلسلة كتب المستقبل العربي٢٧، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٣، ص ص ١٣٧-١٣٨.

[٥٨] عبادي، التدخل الامريكي في العراق،
http://www.Middle,East.online.First.Puplished2004-07-06.htm.

[٥٩] د. فيصل القاسم، الديمقراطية في العراق، منبر الجزيرة في ٢٠٠٣/٤/١٣ من الانترنيت:
http://www.aljazeera.net.Democvatic.in.Iraq.htm.

ثانياً: تسعى الولايات المتحدة من غزوها للعراق الى تكريس الامر الواقع في حالة الصراع العربي-الاسرائيلي، حيث سيكون لاسرائيل الكلمة الفاصلة في شكل ومحتوى السلام. وعندما طرحت (خريطة الطريق) جاءت موافقة اسرائيل عليها مقرونة باربعة عشر شرطاً. وهي شروط كفيلة بافساد الخطة ومنع قيام الدولة الفلسطينية. وسيشكل خروج العراق من ساحة المواجهة ووجود القوات الامريكية فيه ضغطاً على سوريا لتوقع على سلام وظهرها الى الحائط[٦٠].

فضلاً عن ذلك، فان برنامج تسليح أي دولة في المنطقة-اذا ما تجاوز الحد وشكل تهديداً لاسرائيل-سيقع تحت طائلة ما اصبح يعرف باسلحة الدمار الشامل، وقد بدأت ايران تواجه ضغوطاً في هذا الاتجاه.

ويتضح هنا الدور المحوري للمحافظين الجدد، حلفاء اليمين الاسرائيلي الذين يتبوأون مناصب عليا في الادارة الامريكية في اذكاء نيران الحرب.

ثالثاً: ترمي الولايات المتحدة الى جعل غزو العراق سابقة في تجاهل المؤسسات والاعراف الدولية وتجاوز قراراتها اذا جاءت منافية لمصالحها. فبعد الانسحاب من اتفاقية كيوتو ومعاودة العمل في تطوير البحوث النووية يجيء غزو العراق ليعكس ان القوة العظمى الوحيدة يجب ان ترسم موجهات السلوك والتعامل الدولي، ولاتحدها في ذلك حدود ولا تمنعها عوائق[٦١].

رابعاً: وجود الولايات المتحدة في العراق يجعلها متحكمة في انتاج النفط لثاني اكبر احتياط في العالم، كما ان هذا الوجود يضعها قريباً من بحر قزوين حيث يدور نزاع حول كيفية انتاج وتوزيع المخزون الكبير من النفط في تلك المنطقة[٦٢].

وتأسيساً على ذلك، وانسياقاً مع هذا التحليل، هناك اتجاه مشكك ومعارض في امكانية، بل جدوى تطبيق الديمقراطية في الوطن العربي عموماً والعراق خصوصاً، ويتسم هذا التيار بتنوع منطلقاته. ويرى هذا الاتجاه، ان فرض الديمقراطية من الخارج سيفشل. ان اللاعبين الخارجيين في الديمقراطية، بالتجربة، هامشيون. فتجربة هايتي ليست بعيدة حيث لم ينجح الامريكيون في فرض الديمقراطية وما نشأ نتيجة لذلك فوضى سياسية وفساد[٦٣].

ويعتمد توجه ثان على اعتبارات سياسية وامنية، فأنتشار النظرة السالبة الى الولايات المتحدة في استطلاعات الرأي في الوطن العربي، لا يمكن الحكومات الديمقراطية فيه من ان تراعي المصالح الامريكية، وبخاصة تلك المتعلقة بالصراع العربي-الاسرائيلي، وقضايا انتشار

---

(٦٠) عبد الاله بلقزيز، ورقة العمل حول (الاصلاح السياسي في الوطن العربي)، المستقبل العربي، السنة٢٧، العدد ٣٠٤، حزيران/يونيو ٢٠٠٤، ص ص٨٨-٨٩.

(٦١) جاسم يونس الحريري، تقرير عن:المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد بعنوان: (مستقبل العراق السياسي)، بغداد ١٩ايار/مايو ٢٠٠٤، في مجلة المستقبل العربي، السنة٢٧، العدد٣٠٦، اب/اغسطس ٢٠٠٤، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٦٣) حسن الحاج علي احمد، تغيير الثقافة باستخدام السياسية: الولايات المتحدة وتجربة العراق، المستقبل العربي، السنة٢٦، العدد ٢٩٤اب/اغسطس ٢٠٠٣، ص٧١.

اسلحة الدمار الشامل، كما انها قد تؤدي الى تقوية تيارات مناهضة للوجود الامريكي في المنطقة[٦٤].

وخلاصة القول، ان السياسة المعلنة للولايات المتحدة الامريكية في حربها على العراق في دعم بناء الديمقراطية في العراق، كانت تخفي وراءها اهداف حقيقة مخفية تجسد مصالحها واهدافها الاستراتيجية في المنطقة العربية، والدليل على ذلك، فأن مبالغ تافهة من المال فقط قد خصصت وانفقت لدعم عملية الديمقراطة. لقد منحت مبالغ ضئيلة جداً لتقوية المنظمات غير الحكومية العراقية ولمؤسسات المجتمع المدني، ولم يمنح شيء منها لبناء مجموعات مراقبة ونشر، وهذه جوهرية لدعم الحكم الصالح، ولحماية الحقوق. ولم تعتمد اية اموال على الاطلاق للتربية الديمقراطية والتربية المدنية. وعليه فان بناء عراقي ديمقراطي يستلزم بالدرجة الاولى انهاء الوجود الامريكي في العراق اولاً، ثم ان من الضروري-في أي اعتماد جديد لاموال في العراق-ان تخصص مبالغ كبيرة لبرامج تبني الديمقراطية سواء على مستويات المؤسسات او القواعد الشعبية.

ثالثاً: الوضع الحالي في العراق ومستلزمات بناء الديمقراطية فيه:

ان القراءة الاولية لوضع العراق الحالي تؤكد ان النظام السابق كان منشغلاً ببناء دولة قسرية من دون مجتمع مدني ليسقط بهذه العجالة تاركاً خلفه مجتمعاً بلا دولة بسبب علاقته المأزومة مع الشعب لاكثر من ثلاثة عقود عاش الشعب العراقي خلالها شتى حالات القهر، كما عاش خلالها الولاء الوطني محنة شهدت شتى صنوف التقزيم والتحجيم التدريجي من الولاء للامة الى الولاء المطلق للفرد المستبد مروراً في ما بين الولاءين بالولاء للحزب فقط ثم للعشيرة فقط ثم للعائلة فقط. وقد صاحبت عمليات التقزيم والتحجيم هذه وحالات القهر والتعسف تلك مجموعة من الممارسات لاقصاء المجتمع السياسي المدني العراقي ومؤسساته الاهلية وقواه السياسية الوطنية الفاعلة[٦٥].

واذا اتفقنا ان علم السياسة لا يعتمد، كيما يكون علماً موضوعياً، معيار الاحتمال الاحادي، بل يعتمد معيار تعددية الاحتمالات، فان الحرب على العراق لا يمكن توصيفها بمفردة (الاحتلال) فقط ولا يمكن توصيفها ايضاً بمفردة (التحرير) فقط[٦٦].

بيد ان هذه الضبابية وذلك التعقيد لا يمنع من القول ان عراق اليوم يعيش حالة تحرر من خوف بعد انهدام جدار القمع وانتهاء دوامة الصمت. فمن زاوية التحرر، نرى ان الالسن والعقول العراقية اصبحت متحررة من كل القيود والهيمنات. ولكن من زاوية الاحتلال وعلى الرغم من تسليم السيادة الى العراقيين، فأن الوجود الامريكي لا يزال في العراق مما يجعل القرار السياسي الوطني يتأثر بقيود هذا الوجود[٦٧].

---

(٦٤) المصدر السابق، ص٧١.

(٦٥) عامر حسن الفياض، افكار في الشأن السياسي العراقي المعاصر، الواقع والمستقبل، مجلة دراسات دولية، السنة٧، العدد٢٣، شباط/٢٠٠٤،ص٢.

(٦٦) باقر جاسم محمد، الديمقراطية وحرية العمل السياسي في العراق، http://www.rezgar.com/m.asp?I=333.p1-4.

(٦٧) تيارات هشام القروي، العراق والتحول نحو الديمقراطية، ١٠/يونيو/حزيران٢٠٠٣: الانترنيت:

ان قضية العراق لها ابعاد وطنية واقليمية ودولية يدركها العقل العراقي جيداً بنفس مستوى ادراك عقل المحتل الاجنبي لبرنامجه في الهيمنة على العراق. فالوجود الامريكي، ليست لديه جمعية خيرية مفتوحة بنيات انسانية لصالح العراق وشعبه، بل انه جاء، تحت عنوان عريض اسمه الديمقراطية والتحرير، فالوجود الامريكي يريد ان يفرض نفسه كسلطة امر واقع ويريد من وراء ذلك تحقيق مكاسب بعد سد نفقات ما قدمته خزائن الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من اجل النصر العسكري والبقاء في العراق مع ضمان الامساك المستقبلي المهيمن على مقدرات شعوب المنطقة وثرواتها[٦٨].

وعلى هذا الاساس، فمن الخطأ الظن بأن الشعب العراقي وقواه السياسية الوطنية في العراق، ان يكون هذا البناء نابع من الداخل وبمساندة مختلف القوى السياسية الوطنية العراقية ومؤسسات المجتمع المدني بان تتفق ثم تطرح على الاقل، مطالب الشعب العراقي على وفق سقف ادنى، لارساء اساس ديمقراطي قائم على اساس التعددية السياسية (التعددية الحزبية وتعددية الرأي)[٦٩].

وعلى هذا الاساس، لكي ندرك اهمية النظام الديمقراطي التعددي في حياة العراق، ينبغي ان نقف عند اعتبارين:

الاول: الحرية، قاعدة النظام الديمقراطي.

الثاني: التعددية الحزبية بمفهومها الايجابي

اولاً ان فهمنا للحرية كمدخل اساسي لصنع عملية التغيير (بالديمقراطية) هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، فالحرية ليست مجرد شعار يرفع على واجهة نظام الحكم، فيتحول الى نظام ديمقراطي، فالحرية تعني ان يتمكن الانسان في حسابات المجتمع والدولة من ممارسة حقوقه الاساسية في التعبير عن آرائه ومعتقداته، دونما هيمنة من احد، (فرد او مجموعة افراد)، وان يقول كلمته من دون خوف او تردد ما دامت حرية الكلمة هي المدخل الى الديمقراطية وما دمنا نسعى الى تحقيق الديمقراطية السياسية تحت ظل الحرية ذاتها[٧٠]..

لذلك يجب ان تكون قاعدة سلوك وبرنامج التيارات الفاعلة هي الحرية، فلا معنى للديمقراطية بدون الحرية.

ثانياً التعددية الحزبية الايجابية: لا يمثل وجودكم هائل من الاحزاب والحركات السياسية في اطار الدولة ونظامها السياسي حالة صحية بالمعنى المطلق، لان فسح المجال امام هذا الكم

---

http://hichemkaroui.com.p1-2.

[٦٨] توفيق ابو بكر، العراق الجديد والتحديات، جريدة البيان-الاربعاء، 5Jul.2004 في البنك العربي للمعلومات من الانترنيت:

file://A:/.العراق.الجديد.والتحديات.htm.p.1-3

[٦٩] امريكية عراقية تساعد في ارساء الديمقراطية في العراق، نشرة واشنطن-وكتب برامج الاعلام الخارجي، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، من الانترنيت:

file://A;/ارساءالديمقراطية/Us.Department.ofState.p.1-2

[٧٠] محمود العزاوي، تطور الاوضاع السياسية في العراق-التعددية هدف لبناء متماسك وليس للتناحر الداخلي، جريدة الزمان، العدد ١٣٨٠، تاريخ ٢٠٠٢/١١/٣.

الهائل سيمكنها من ممارسة نشاطها السياسي بالكيفية التي قد تتعارض مع مقومات المجتمع العراقي او ربما ترتبط اهداف وبرامج هذه الاحزاب بافكار ومبادئ تتعارض ومصلحة الوطن وقيمه الحضارية، مما سيخلق حالة من فوضى الشعارات ويعطل مسار النهوض السياسي والاجتماعي الذي ينبغي ان تحققه ظاهرة التعددية الحزبية[٧١]. لذلك يجب ان تكون التعددية الحزبية تعني (حرية ممارسة النشاط الحزبي والسياسي بما يحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي) على ان يبقى الهدف المركزي هو الحفاظ على استقلال العراق ووحدته الجغرافية والوطنية وحماية نظامه الاجتماعي، فلا معنى للاضافات العددية التي تساهم في تمزيق وحدة المجتمع العراقي واحداث كيانات سياسية هشة معرضة للاحتواء[٧٢].

وعلى هذا الاساس، ان شروط تحقق ديمقراطية المشاركة في العراق وفي غيره من بلدان العالم تتمثل بالاقرار والتجسيد العملي للحقائق والمبادئ الاتية:

١. اقرار حقيقة التنوع في المجتمع العراقي ولاسيما التنوع القومي والديني.
٢. اقرار مبدأ حق الاختلاف بين التنوعات القومية والدينية.
٣. اقرار حقيقة ان تعبر جميع هذه التنوعات القومية والدينية على السواء عن مصالحها ورغباتها ومطالبها وطموحاتها عن طريق تنظيمات عصرية تتمثل بمؤسسات المجتمع المدني (احزاب-نقابات-جمعيات-اتحادات..) وليس عن طريق مؤسسات تقليدية (عشائرية او طائفية).
٤. اقرار مبدأ التداول السلمي او التعاقب السلمي للسلطة على المستويات الفيدرالية والمحلية. وهذا التداول يقوم على استبعاد كل وسائل العنف في التعامل بين التنوعات في المجتمع العراقي والقوى السياسية العصرية لهذه التنوعات الامر الذي يتطلب اتفاق جميع القوى ومؤسساتها المدنية على الاساليب السلمية المتمثلة بالانتخابات والاستفتاءات والمبايعة ضمن خطابات سياسية تؤمن بعلاقات الحوار وترفض علاقات الاقتتال لدور الكرد وقواهم السياسية في تاريخ الحركة الوطنية الاستقلالية الديمقراطية العراقية من ثورة محمود الحفيد عام ١٩١٨ حتى دورهم في اسقاط النظام في نيسان عام ٢٠٠٣. من باب هذا التفهم، نرى ضرورة ان يتم الاقرار الدستوري اولاً ومن حيث المبدأ بالفدرالية لكل العراق كما هي الديمقراطية لكل العراق، وفي الوقت نفسه يكون هناك اقرار بامكانية اقامة علاقات تعاونية بين محافظين او اكثر بصيغ التنسيق او التضامن وصولاً الى صيغة الاندماج على ان تكون اقامة هذه الصيغ مشروطة بشرط ديمقراطي يتمثل بموافقة الاغلبية المطلقة (بواقع ٥٠+١) للمجالس التمثيلية المنتجة للمحافظات الراغبة في مثل هذه الصيغ التعاونية.

عندها سيكون من الطبيعي ان يضمن الكرد بالديمقراطية وليس بغيرها كيانية كردية لاقليم كردستان العراق، وهذه الكيانية لم تتاتى وفق المعيار القومي بل ستأتي وفق المعيار الديمقراطي[٧٤].

---

[٧١] صباح ياسين، تفكيك البنى الحزبية العراقية في اطار مشروع امريكي، المستقبل العربي، السنة٢٦، العدد ٣٠٠، شباط/فبراير ٢٠٠٤، ص ص١٢-٢٠.
[٧٢] المصدر نفسه، ص ص ٢٣-٢٤.
[٧٤] عامر حسن الفياض، افكار في الشأن السياسي العراقي المعاصر، مصدر سابق، ص ص ١١-١٢.

ومن كل ما تقدم، تأتي اهمية الدعوة بضرورة الانشغال اساساً بالديمقراطية وبالبناء الديمقراطي، وهذا الانشغال سيكون كفيلاً بحل كل الموضوعات الخلافية وعلى رأسها موضوع صيغة الفدرالية، فمن يخشى على قوميته عليه ان يكون ديمقراطياً اولاً واخيراً.

ان فيدرالية تقوم على ما تقدم من شروط لن تتعارض مع الوحدة الوطنية العراقية بقدر ما تخدم وتجسد هذه الوحدة، فالدولة الفيدرالية التي يقوم جيشها على المحاصصة القومية والطائفية لا تخدم الوحدة الوطنية.

كما ان الدولة الفيدرالية التي يقوم برلمانها الفيدرالي على اساس المحاصصة القومية والطائفية لا تخدم الوحدة الوطنية[٧٥].

كما ان الدولة الفيدرالية التي تقوم اجهزة امنها وشركتها وبقية اجهزة السلطة التنفيذية الفيدرالية فيها (الوزارة الفيدرالية مثالاً) على اساس المحاصصة القومية العنصرية والدينية الطائفية لا تخدم الوحدة الوطنية.

وعلى هذا الاساس، فان الوحدة الوطنية لا تصان بالمركزية القسرية ولا بالفيدرالية القائمة على اساس قومي عنصري او ديني طائفي بل انها تضاف بالديمقراطية الحقيقية (أي ديمقراطية المشاركة) وفي اطار فيدرالية لكل العراق.

وعليه فأن القاسم المشترك لعدم الخشية من الفيدرالية من جهة وعدم الخوف على الوحدة الوطنية من جهة اخرى يتمثل بالديمقراطية وبالمزيد من الديمقراطية أي بديمقراطية المشاركة والمزيد من ديمقراطية المشاركة[٧٦].

ومن كل ما تقدم، نستنتج ان منطلق هذه الديمقراطية يتمثل بالمواطنة اولاً واخيراً. اما القانون الذي يحكم هذه الديمقراطية فأنه يتوجب ان يسود العراق الديمقراطي قانون يصنع بـ(رأي الاغلبية ورضا الاقلية) ففي كل المؤسسات التمثيلية الفيدرالية والمحلية في كل العراق شمالاً ووسطاً وجنوباً قد تكون الاغلبية كردية والاقلية عربية او تركمانية كما في بعض المحافظات الشمالية(السليمانية، اربيل، دهوك) وقد لا تكون الاغلبية مطلقة لقومية على اخرى كما في محافظة كركوك وقد تكون الاغلبية شيعية والاقلية سنية في محافظة او اكثر من محافظات العراق الوسطى والجنوبية وقد تكون الاغلبية سنية والاقلية شيعية في محافظات عراقية اخرى وقد يكون فلا ضرر ولا صير ولا خوف من هذه الاغلبيات ولا من هذه الاقليات لان السيادة في العراق الفيدرالي لديمقراطية المشاركة منطلقها (حق المواطنة اولاً واخيراً) وقانونها مصنوع بـ(رأي الاغلبية ورضا الاقلية).

---

[٧٥] جاسم الحريري، تقرير عن: المؤتمر السنوي الثامن مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، حول (العراق في ظل المتغيرات الراهنة)، بغداد، ٩-١٠كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٣، في مجلة المستقبل العربي، السنة ٢٦، العدد ٣٠١، اذار/مارس،ص ٢٣١-٢٣٢.

[٧٦] جاسم الحريري، العراق الى اين؟ (ملف)-الوحدة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، السنة٢٧، العدد ٣٠٥، تموز/يوليو٢٠٠٤، ص ص ٥٠-٨٠.

الخاتمة

ومن كل ما تقدم، ففي ظل الظروف الراهنة، يعيش العراق حاضراً محكوماً بتاريخ هو تاريخ الشمولية السياسية وبتطلع مستقبلي استقلالي وعلينا ان نتجاوز ذلك التاريخ، وتحقيق هذا المستقبل المنشود بحاجة الى صياغة عقد اجتماعي وطني عراقي علاماته الفارقة وعناوينه الرئيسية الاستقلال والديمقراطية معاً عقد اجتماعي لمواجهة اشكاليات الحكم السابق، ومعالجة مشكلة الوجود الامريكي في العراق، وحسم جدلية الهويات لصالح علوية الهوية الوطنية العراقية.

لذلك، فيجب ان يكون هنالك منهجاً فكرياً لتأطير العقل العراقي الجديد يتمثل (بأعادة هيكلية حاضر العقل العراقي ليكون عقلاً مؤسساً على مجموعة مقومات هي بمثابة الاسس الفكرية الصلبة لعقل اجتماعي يمثل المرجعية الوطنية لعراق ديمقراطي بلا شمولية ولا فردية لعراق المواهب وليس المذاهب).

وعلى هذا، فان جوهر الممارسة الديمقراطية في العراق، تكمن في العوامل التالية:

١. اعتماد الانموذج العراقي للحلول الوسط والاعتدال والتوافق.
٢. ان لا يكون هناك هيمنة لطرف واحد على مقدرات المعادلة السياسية.
٣. ضرورة الموازنة بين الاكثرية والاقلية بمعنى احترام مبدأ حكم الاكثرية واحترام حقوق الاقلية بالمعنى السياسي.
٤. بناء ثقافة سياسية مشاركة في العراق تقوم على الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الانسان وتعمق الروابط الاجتماعية وتعزز بالمصلحة النهائية الوحدة الوطنية للمجتمع.